جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

ملاحظات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي ورؤيتها المستقبلية في دعم مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي

أصدرت لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 13 مارس 2016 وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي، وقد قسمت الوثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي والمالي إلى 6 إجراءات كالتالي:

1) **الإصلاح المالي، الإيرادات والمصروفات.**
2) **إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني.**
3) **زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.**
4) **مشاركة المواطنين في تملك المشروعات.**
5) **إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية.**
6) **الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة.**

ومن استعراض الوثيقة فإن هناك عدد من الملاحظات العامة وأخرى خاصة بكل إجراء. وسنتناول بالبداية الملاحظات حول كل إجراء.

أولاً: الإصلاح المالي

(أ) الإيرادات:

- على افتراض أن الترتيب الذي عرضت فيه البرامج يبين أولوية، فإنه كان يفترض بالبدء بتنفيذ البرامج التي لا تحتاج إلى استحداث تشريعات، وإنما إلى قرارات من الحكومة أو الوزراء مباشرة. (الوثيقة ص 7).

- البند رقم (3) ترى الجمعية أنه من الضروري التدرج في تسعير السلع والخدمات وتقييم الأثر على المواطن بين فترة وأخرى، من فرض رسوم على التحويلات الخارجية للحفاظ على الأموال الهاربة والحد من خروجها مع التأكيد على تدوير تلك الأموال داخل البلاد.

  وهذه تعتبر من رؤى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عدم المساس بالدرجة الأولى لجيوب المواطنين على أن تكون آخر عنصر من عناصر الإصلاح المالي.

  فرض رسوم على استعجال الحصول على الخدمات المقدمة من أجهزه الدولة، للحد من حالات الفساد.

- البندين رقم (4 ، 5) مقابل الانتفاع بأراضي الدولة، وسرعة تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة وفرض غرامات جزائية على المتأخرين في الدفع، وكلها تتطلب إما قرار من مجلس الوزراء أو من وزارة المالية، ولا تحتاج بأن تكون جزء من عناصر الإصلاح وواجبة التطبيق الفوري، مع أن هذه البنود ليست مفصلة .

- لم يحدد برنامج الإصلاح النظام الضريبي تاريخ لإقرار التشريع المطلوب والذي منه يمكن تحديد تاريخ التطبيق، وهذه تعتبر من رؤى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والداعم الرئيسي لإقرار الضرائب ومن جانب آخر تقدم الحكومة خدمات ملموسة للشركات والمواطنين مقابل دفع الضرائب، على أن تكون نسبة الضريبة المستحدثة شرائح على القطاعات الاقتصادية وليست نسبة ثابته للحفاظ على أسعار السلع والخدمات من الارتفاع.

كما يلاحظ بأن تطوير ورفع كفاءة الضريبة جاءت ضمن البرامج متوسطة الآجل في حين جاءت سياسة إصلاح النظام الضريبي ضمن البرامج قصيرة الأجل.

- لم تتطرق الوثيقة إلى وجود تقدير كمي للوفر لكل بند من البنود وبما يعكس إمكانية قياس تلك البنود وتحديد الأهمية النسبية فضلا عن الشفافية والموضوعية في الطرح.

- إعادة النظر في الافتراضات التي بنيت عليها الوثيقة في ظل ارتفاع سعر برميل النفط الى 50 دولار بعد اتفاق أوبك وهو السعر الذي بنيت عليه الوثيقة من خلال الوصول اليه في عام 2022/2021.

(ب) المصروفات:

- باستعراض برامج الإصلاح المالي المتعلقة بالمصروفات الواردة بالوثيقة والسياسات لتطبيقها، تبين أن أغلبها هي سياسات واجبة التنفيذ فوراً لا أن تدرج ضمن البرامج قصيرة الأجل والتي يمتد تنفيذها إلى 2018. إذ أن الأمر بحاجة لقرار فوري فقط من السلطة المخولة بذلك سواء من مجلس الوزراء أو مجلس الخدمة المدنية أو وزارة المالية.

- وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه كان من المفترض أن تتقدم برامج المصروفات على برامج الإيرادات بالوثيقة وأن يتم التطبيق الفوري لسياساتها كما أشرنا سابقاً لما لذلك من أثر كبير في تقبل المواطنين في وقت لاحق لأي سياسات تمس جيوبهم تلك التي تتعلق بتعظيم الإيرادات سواء لفرض الضرائب أو زيادة بالرسوم ومقابل الانتفاع وغيرها.

- إعادة النظر بأوجه الترشيد من ناحية الأهمية النسبية والاثر العكسي على المستهلك والتنافسية.

- ترى الجمعية الاستمرار في إنشاء أجهزه حكومية أو هيئات عامة طبقاً للحاجة، مع تقييم أداء الأجهزة الحالية وتفعيل دورها مع إلغاء الأجهزة التي أثبتت عدم جدواها مع التقييم الشامل لرواتب مجالس إداراتها وجهازها التنفيذي.

ثانياً: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

- كان يجب أن يكون هذا هو الإجراء رقم (1) لدعم مسار الإصلاح المالي والاقتصادي، بدون اعتماد سياسة عامة لدور الدولة في الاقتصاد الوطني يكون توزيع الأدوار والمهام فيها واضحاً بين القطاع العام والقطاع الخاص لا يمكن تحقق أي من برامج الإصلاح المالي المذكورة في الإيرادات والمصروفات.

وهنا ينطبق كذلك بعدم صحة إدراج السياسات الخاصة بهذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة الأجل والتي ستبدأ من 2019/2018. وكل السياسات المقترحة أما أنها في طور التنفيذ وتحتاج جدية والتزام أكثر أو انها تحت سلطة مجلس الوزراء والوزارات المختلفة.

- ترى الجمعية أن من الضروري إشراك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في تنفيذ خطط التنمية وإسناد إليها مشروعات الدولة المختلفة، ويكون تنفيذ تلك المشروعات مشروطاً بالإدراج.
- أن معظم ما تم طرحه من مشاريع تتعلق بمشاريع خدمية وليست إنتاجية وإذ يتوجب العكس، مع أهمية تحديد نوعية وطبيعة القطاعات الإنتاجية المطلوب طرحها للقطاع الخاص.

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

- هذا الإجراء يعتبر جزءاً من الإجراء الذي سبقه. والوثيقة لم تعطي هذا الموضوع الاهتمام والشرح المطلوبين، حيث أنه يعتبر عصب الإصلاح الاقتصادي للدولة. وتجارب الخصخصة بالشكل الحقيقي وإن كانت نادرة وتقتصر على بعض المشاريع النفطية وشركات توزيع وبيع الوقود إلا أنها لم تتوج بالنجاح، من رؤي الجمعية ضرورة التنسيق فيما بين أجهزه الدولة ذات العلاقة للوصول إلى خصخصة مشاريع ناجحة من جميع الجوانب.

- مع السعي نحو منح الشركات الأجنبية تسهيلات حقيقية، لضمان استمرار نشاطها في دولة الكويت.

رابعاً: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

- هذا الإجراء يغلب عليه الطابع السياسي والترضيات على حساب إصلاح المسار الاقتصادي.

- فبعض المشاريع المطروحة لا يمكن نجاحها بأسلوب طرحها للاكتتاب العام ولنا في ذلك تجارب عديدة أهمها البنوك وكذلك شركات محطات الوقود، كما أن الوثيقة وضعت الحكومة بحرج بقضية تشجيع الشباب على تملك وإدارة محطات الوقود خلال سنة 2016 وهي فكرة لا يمكن تطبيقها على الواقع. ومثل هذه البرامج الخيالية تضعف من مهنية الوثيقة ككل.

خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

- كان يجب أن يكون عنوان هذا الإجراء (تطوير ورفع كفاءة الكوادر البشرية الوطنية) والكوادر البشرية هي العنصر الاساسي لأي سياسة إصلاح وبرامج تنموية، ومن رؤي الجمعية التركيز على العناصر البشرية مما أغفلت الاشارة إليه الوثيقة بصورة مباشرة وإن كان هذا الإجراء يتعلق بذلك.

- ولم التطرق السياسات بصراحة إلى دور التدريب والتطوير المستمر للكوادر الوطنية بالقطاع العام، كما أن معالجة الاختلالات بالتركيبة السكانية المرتبطة بالعمالة الوافدة لم تأخذ جزاً مناسباً بالوثيقة وبسياسات هذا الإجراء.
- اقتصر الإصلاح على مدى سنتين ومن المهم الاستمرار في دعم سوق العمل، كما أن نظام البديل الاستراتيجي اثبت عدم جدواه وتقبل موظفي الدولة له ومن الضروري إيجاد بديل إصلاحي له يحقق العدالة والرضا الوظيفي والوفر المطلوب.

- لم تتطرق الوثيقة إلى تخطيط العمالة في القطاع العام.

سادساً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة

لم تكن هناك حاجة لعرض هذا الإجراء كبند مستقل، فقد جاء على ذكر الحاجة لإصلاحات تشريعية بكل عنصر من العناصر السابقة.

كما وأن هذا الإجراء يعد من الأولويات لأي برنامج اقتصادي، فأغلب التشريعات الاقتصادية قديمة جداً وبعضها بالروبية إلى اليوم، كما أن أهم عوائق دفع عجلة التنمية اليوم بالكويت هو النقص التشريعي لعدد كبير من الأفكار الطموحة بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري لتحقيق رغبة صاحب سمو أمير البلاد المفدى.

ملاحظات واقتراحات عامة حول الوثيقة

- هناك تداخل وتكرار لبعض البرامج والسياسات فيما بين الإجراءات المعتمدة.
- كان يجب إعطاء العنصر البشري الاهتمام الأكبر.
- لم تشر الوثيقة وبصورة حازمة إلى تعديل التركيبة السكانية ومعالجة العمالة السائبة ومتدنية التعليم والخبرة.
- كان يتوجب البدء بترشيد المصروفات قبل التطرق إلى تعظيم الإيرادات.
- ليس هناك برنامج زمني واضح لتطبيق الوثيقة.
- ترى الجمعية بضرورة توجيه التمويل الميسر وآليات الدعم الحكومي للأنشطة الإنتاجية والصناعية.
- تعزيز دور الجهات المنوطة بالمنافسة ومكافحة الفساد والحوكمة قبل الشروع بدعم برامج الخصخصة.
- تطوير إدارة الضريبة ومؤسسات الدولة ذات العلاقة قبل تطبيق وفرض الضريبة بأنواعها.
- الدور الإعلامي والتوعوي مهم جداً لتسويق الوثيقة وهو شبه معدوم، وإذ تتشرف الجمعية في تبنى آلية توعية وتثقيف المجتمع من خلال عقد الندوات وورش العمل بمشاركة أصحاب القرار في مقرها.
- إشراك جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اللجان الفنية والمتخصصة، لتكون داعماً حقيقياً للإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي.